وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية «التقديرية» للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠٠٣/١٢/٢١ باعتماد الموازنة التخطيطية للغرفة والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٤/٣/٦ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية «التقديرية» للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٤ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٨٩٤١٣٦ جنيهًا (فقط مليون وثمانمائة وأربعة وتسعون ألفًا ومائة وستة وثلاثون جنيهًا) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٥٥٤٥٨٣ جنيهًا (فقط مليون وخمسمائة وأربعة وخمسون ألفًا وخمسمائة وثلاثة وثمانون جنيهًا) بفائض قدره مبلغ ٣٣٩٥٥٣ جنيهًا (فقط ثلاثمائة وتسعة وثلاثون ألفًا وخمسمائة وثلاثة وخمسون جنيهًا .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٤/٣/٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن